الأمم المتحدة

A/C.2/73/L.31

الجمعية العامة

Distr.: Limited
23 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

مصر*: مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول[1] وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[2] اللذين اعتُمدا في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الالتزام بتنفيذ برنامج العمل، وإذ تشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده مؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[3]، المعقود في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) القرار ٧٠/٢٩٤، المرفق.

291018 291018 18-17751 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإتاحة رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتَمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكِها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعيد تأكيد اتفاق باريس[٤] وتشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، كما تشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٥] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كيتو، إكوادور[٦]،

وإذ تشير إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإلى مبادئه التوجيهية[٧]، وإذ تشير أيضا إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف كفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية،

---

(٤) المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٥) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٦) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٧) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧٢/٢٣١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٨/٢٦ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تشير إلى قراريها ٥٩/٢٠٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٧/٢٢١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ تشدد على أهمية تنفيذه بالكامل وفي حينه،

١ - *تحيط علما* بتقريري الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٨] وعن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة ودعم الرفع من قائمة أقل البلدان نموا[٩]؛

٢ - *تهيب* بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق تنمية أقل البلدان نموا ضمن إطار جميع المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول[٢] ضماناً لتنفيذ برنامج العمل في أوانه وبصورة فعالة وكاملة خلال الفترة المتبقية من العقد، وذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٠]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[١١] التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، واتفاق باريس[٤] المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٧]، والخطة الحضرية الجديدة[٦]؛

٣ - *تدعو* القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

٤ - *تشير* إلى القرار الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نموا، وتشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخرا وبرنامج عمل اسطنبول على جميع الصعد، وتشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

---

(٨) A/73/80-E/2018/58.

(٩) A/73/291.

(١٠) القرار ٧٠/١.

(١١) القرار ٦٩/٣١٣، المرفق.

٥ - ***تؤكد من جديد*** احتياج أقل البلدان نموا، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفا، إلى دعم عالمي معزّز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتهيب بالمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسَّق لبرنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نموا وضمان متابعة ورصد متسقين لتلك الخطط وأن يعمل على تعزيز هذا الدعم؛

٦ - ***تسلّم*** بأن تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة سيتوقفان على توافر موارد عامة محلية إضافية كبيرة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتكملتها، حسب الاقتضاء، بمساعدة دولية، وأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تسلمان بالأهمية المركزية لتعبئة الموارد المحلية التي يؤكدها مبدأ المسؤولية الوطنية؛ وتسلّم أيضا بأنّ أقلّ البلدان نموا قد بذلت جهودا كبيرة لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص، إلا أنّه يلزم إحراز مزيد من التقدم؛

٧ - ***تعرب عن قلقها*** لكون المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا لا تزال بعيدةً عن بلوغ الهدف المحدد لها في برنامج عمل اسطنبول وخطة عمل أديس أبابا، ملاحظةً في الوقت نفسه انحسارَ التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٧ ومعربةً عن تقديرها لتلك البلدان القليلة التي وفت بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البلدان النامية أو تجاوزتها والتي بلغت أو تجاوزت هدف تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نموا، وتحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف الجهود لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود ملموسة إضافية لبلوغ مستهدفات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتكرر تأكيد أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال حاسما، وتهيب بمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية الوفاء بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في استهداف توفير ما لا يقل عن ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتؤكد من جديد، في الوقت نفسه، أن أحد الأغراض الهامة لاستخدام التمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، هو التحفيز على تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة؛

٨ - ***تشعر بالتفاؤل*** إزاء أولئك الذين يخصصون لأقل البلدان نموا نسبة لا تقلّ عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها؛

٩ - ***ترحب*** بالجهود المتواصلة المبذولة لتحسين نوعية التعاون الإنمائي وأثره وفعاليته والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال التمويل العام، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها؛

١٠ - ***تهيب*** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد مكملا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا عنه؛

١١ - ***تعرب عن قلقها*** لاستمرار تقلص الصادرات السلعية لأقل البلدان نموا على مدى سنوات عدة، مما أدى إلى انخفاض كبير في نصيبها من صادرات البضائع والخدمات الذي بلغ ٠,٨٩ في المائة في عام ٢٠١٧ وإلى ابتعادها بالتالي عن تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ حصتها من الصادرات العالمية نسبة

٢ في المائة على نحو ما يدعو إليه برنامج عمل اسطنبول والغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة، وتهيب بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية اتخاذ التدابير اللازمة لعكس هذا الاتجاه بغية تحقيق هدف برنامج العمل وغاية خطة عام ٢٠٣٠؛

١٢ - ***تحثّ*** أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل القرارات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية على استيرادها أو حصص محددة عليها وتلك المتعلقة بقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا، وكذلك تقديم المعونة إليها من أجل التجارة، وتؤكد مجددا التزامها بزيادة دعم المعونة من أجل التجارة، لا سيما لأقل البلدان نموا، وتسعى جاهدةً إلى تخصيص نسبة متزايدة من المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نموا وفقا لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي، وترحّب بالمزيد من التعاون فيما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية، وتشجّع أقل البلدان نموا على إدماج منظور التجارة في صلب خططها الإنمائية الوطنية؛

١٣ - ***تسلم*** بأن أقل البلدان نموا تواجه أوجه قصور كبيرة في الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية المستدامة ذات النوعية الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها والقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات وإلى تعزيز الربط بين الهياكل الأساسية من خلال إجراءات ملموسة، بما يفضي إلى تعظيم أوجه التآزر في تخطيط الهياكل الأساسية وتطويرها؛

١٤ - ***تشدد*** على أن أزمة الطاقة الحادة التي تواجهها أقلّ البلدان نموا تشكّل قيدا شديدا على التحول الهيكلي فيها وتؤكد أيضا أن من الواجب إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نموا، بما في ذلك طوال عِقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤ - ٢٠٢٤)، من أجل كفالة تحقيق الهدف المتمثل في استفادة الجميع بحلول عام ٢٠٣٠ من الطاقة الحديثة والمستدامة التي يمكن التعويل عليها والوصول إليها بتكلفة ميسورة وضمان تناول احتياجات أقل البلدان نموا من الهياكل الأساسية؛

١٥ - ***تسلّم*** بالإمكانيات الكبيرة التي يتيحها التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي لتعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وتشدد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية لتحسين الاتصال والقدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، وتوسيع الأسواق؛

١٦ - ***تعرب عن بالغ قلقها*** لكون عدد من أقل البلدان نموا يعاني حالةً مديونية حرجة أو هو معرّض بشدة لخطر المعاناة من مثل هذه الحالة[١٢] ولأن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات تدهورت بشدة حيث ارتفعت من ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠ في المائة تقريبا في عام ٢٠١٧، وتبرز الحاجة الملحة إلى معالجة مشاكل المديونية التي تعاني منها أقل البلدان نموا، وتؤكد ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يُفضَل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك فيما يتعلق بالديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة

(١٢) انظر صندوق النقد الدولي، تحليل القدرة على تحمّل الدين: البلدان المنخفضة الدخل.

على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء، وتكرر تأكيد التزامها بالعمل من خلال المبادرات القائمة مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتعيد تأكيد أهمية الشفافية في إدارة الديون؛

١٧ - ***تسلم*** بأن مسؤولية إبقاء الديون في مستويات يمكن تحمُّلها تقع على عاتق البلدان المقترضة، وتقر في الوقت نفسه بأن المقرضين يتحملون أيضا مسؤولية الإقراض بطريقة لا تقوض قدرة البلد على تحمل الديون، وتشير إلى ضرورة تعزيز تبادل المعلومات والشفافية للتأكد من أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تستند إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها، وتشجع الدول الأعضاء على العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لمسؤوليات المدينين والدائنين في إقراض الكيانات ذات السيادة والاقتراض منها، استنادا إلى المبادرات القائمة، وتؤكد أن إطار القدرة على تحمّل الدين فيما يخص أقل البلدان نموا ينبغي أن يراعي على الدوام القيود الهيكلية التي تواجهها تلك البلدان واحتياجاتها الأطول أجلا من الاستثمارات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

١٨ - ***تعرب عن قلقها*** من تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦، مع استمرار التركيز على الصناعات الاستخراجية والصناعات المتصلة بها، وتؤكد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة على جميع المستويات من أجل زيادة تسريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا؛

١٩ - ***تشجع*** أقل البلدان نموا على أن تقوم، وفقا لخططها وأولوياتها الوطنية وبدعم كامل من شركائها في التنمية، بتطوير قدراتها على تتبع المعاملات المالية وإدارة الضرائب وتنظيم الجمارك وعلى مضاعفة جهودها الرامية إلى خفض التدفقات المالية غير المشروعة بقدر كبير بحلول عام ٢٠٣٠، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، وذلك بوسائل تشمل مكافحة التهرب من الضرائب والفساد من خلال تعزيز القواعد التنظيمية الوطنية، وتشجع أيضا الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية الأخرى على المساعدة في دعم هذه الجهود، وفقا لولاية كل منها؛

٢٠ - ***تشير*** إلى الغاية ١٧-٥ من أهداف التنمية المستدامة التي قررت فيها الجمعية العامة اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتؤكد ضرورة تنفيذها المبكر؛ وتدعو الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى إبقاء مسألة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الفعالية العامة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا وقدرة هذه البلدان على جذب هذا الاستثمار، وتحيط علما في هذا السياق بمبادرة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والإطار المتكامل المعزز والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، إلى إرساء برنامج لتنمية القدرات لفائدة أجهزة تشجيع الاستثمار التابعة لأقل البلدان نموا وتدعو إلى توفير الدعم اللازم لتفعيل هذا البرنامج؛

٢١ - ***ترحب*** بتفعيل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا وبافتتاح مقره الكائن في جبزي، تركيا، فيما يعتبر إنجازا لأول غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة وهي الغاية ١٧-٨، وتحيط علما مع التقدير بالمساهمات التي قدمتها بنغلاديش وتركيا والنرويج والهند وبالتعهدات التي قطعها السودان

والفلبين، وتدعو الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية إلى بنك التكنولوجيا لضمان تشغيله بفعالية؛

٢٢ - ***تعرب عن بالغ قلقها*** لأن أقل البلدان نموا تتأثر على نحو غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ بسبب القيود الشديدة التي تحد من قدراتها، ومن هذه الآثار الجفاف المستمر والظواهر الجوية البالغة الشدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحات الساحلي، وتسرب المياه المالحة، والفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية، وتحمض المحيطات، والارتفاع في وتيرة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، فضلا عن زيادة آثارها، ممّا يشكل خطرا إضافيا يهدد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتعرب عن قلقها لأن النساء والفتيات كثيرا ما يتضررن على نحو غير متناسب من آثار تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى؛

٢٣ - ***تدرك*** أوجه التآزر القائمة بين تنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتسلّم بأهمية مواصلة تقديم الدعم والتعاون الدولي فيما يتعلق بجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وبتعزيز القدرة على الصمود، وتشدّد على ضرورة توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من مصادر متنوعة، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة، وتبرز الاحتياجات المحدّدة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، وتسلم بأن الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث تسهم في التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد تشدد على أهمية تعزيز نظم الحد من مخاطر الكوارث والإنذار المبكر بها من أجل التقليل إلى أدنى حد من عواقب الكوارث؛

٢٤ - ***تشير*** إلى أهداف برنامج عمل اسطنبول المتمثلة فيما يلي: تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات عن طريق تعزيز العمليات الديمقراطية والمؤسسات وسيادة القانون؛ وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ والحدّ من الفساد؛ وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٥ - ***تسلّم*** بأهمية تطوير أسواق رأس المال المحلية في أقل البلدان نموا، مما يمكن أن يساعد في توجيه مجموعة متزايدة من المدخرات المحلية نحو الاستثمارات المنتِجة، وتؤكد من جديد الالتزام بتعزيز الدعم الدولي في تنمية أسواق رأس المال المحلية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وتؤكد من جديد التزامها بالعمل على تعزيز بناء القدرات في هذا المجال، بوسائل منها المحافل الإقليمية والأقاليمية والعالمية لتبادل المعارف والمساعدة التقنية وتبادل البيانات؛

٢٦ - ***تؤكد من جديد*** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للناس كافة أمور أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل إدماج إجراءات واستثمارات محددة الهدف لدى صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في أقل البلدان نموا؛

٢٧ - ***تؤكد*** الحاجة إلى التقليل من ضعف أقل البلدان نموا إزاء الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية وحيال تغير المناخ، وإلى تعزيز قدرتها على مجابهة هذه التحديات وغيرها من خلال تقوية قدرتها على الصمود، وتشدد في هذا الصدد على أهمية أن تتعاون البلدان جميعها وسائر

الأطراف الفاعلة على وضع وتنفيذ مزيد من التدابير العملية على الصعيدين الوطني والدولي بصفة عاجلة، وذلك بغية بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود لكي يتسنى لها تحمّل الصدمات الاقتصادية وتتمكن من التخفيف من آثارها السلبية، وتحمّل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتغلب عليها، وتعزيز النمو المستدام وحماية التنوع البيولوجي، وتحمّل الأخطار الطبيعية للتقليل من مخاطر الكوارث، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

٢٨ - ***تؤكد أيضا*** أهمية تحسين تنسيق وفعالية مبادرات بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود عن طريق الاستفادة من التدابير القائمة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي للتصدي لأنواع مختلفة من الكوارث والصدمات، على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام؛

٢٩ - ***تهنئ*** البلدان التي استوفت شروط الرفع من فئة أقل البلدان نموا، وتلاحظ مع التقدير إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نموا عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع والانتقال التي ستتبعها، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثلة السامية، أن تقدّم على نحو منسق ما يلزم من دعم محسّن في هذا الصدد؛

٣٠ - ***تقر*** بأن رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نموا يرمز إلى ما حققه على المدى الطويل من تقدم اجتماعي واقتصادي كبير، بالتغلب على العوائق الهيكلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويطرح أيضا العديد من التحديات للبلدان التي يرفع اسمها منها، والتي ما زالت تواجه نقاط ضعف أمام صدمات وأزمات مختلفة؛

٣١ - ***تدعو*** الشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم تدابير دعم مخصصة إلى البلدان التي تُرفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نموا، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، لتحسين قدرتها على الوصول إلى مصادر جديدة للتمويل، بما يشمل التمويل بمزيج من الموارد المحلية والدولية، بغية مواجهة تحديات ما بعد الرفع من هذه الفئة ودعم المسيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٣٢ - ***تدعو*** أقل البلدان نموا وشركاء التنمية إلى إدماج استراتيجيات الرفع من فئة أقل البلدان نموا والانتقال السلس في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات تقديم المعونة، حسب الاقتضاء؛

٣٣ - ***تلاحظ مع التقدير*** أن بعض الشركاء في التنمية منح بعض المزايا الخاصة بأقل البلدان نمواً إلى البلدان المرفوعة من تلك الفئة، مراعاةً للتحديات التي تواصل هذه البلدان مواجهتها، وتدعو شركاء التنمية جميعاً إلى تعزيز دعمهم لرفع البلدان من فئة أقل البلدان نمواً وانتقالها السلس كي لا يتعطل المسار الإنمائي للبلدان التي هي في سبيلها إلى الخروج من هذه الفئة والبلدان التي رُفعت منها حديثاً؛

٣٤ - ***تقرر*** أن تطلب إلى لجنة السياسات الإنمائية أن تقوم، كجزء من استعراضها الشامل لمعايير تحديد أقل البلدان نموا، باستعراض إجراءات رفع البلدان من هذه الفئة والإطار الزمني لذلك الرفع، مراعيةً احتياج بعض البلدان التي هي في سبيلها إلى الخروج من الفئة إلى مواءمة استراتيجيات الانتقال مع خططها الإنمائية الوطنية وذلك بعد أن انتهت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٩/٥٩ إلى الإحاطة علماً بما تقدمه لجنة السياسات الإنمائية من توصيات بشأن رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نموا؛

٣٥ - ***تسلّم*** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها داخل الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثلة السامية، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣٦ - ***تحيط علما*** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لصالح أقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثلة السامية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج دعما لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نطاق المنظومة، وتكرر أيضا دعوتها الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج العمل في جدول أعمال المجلس والإسهام بمساهمات فنية في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا وعملياته التحضيرية؛

٣٧ - ***تشير*** إلى الفقرة ١٥٧ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ التي تتناول عقد مؤتمر خامس للأمم المتحدة عن أقل البلدان نموا من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل والبتّ في الإجراءات اللاحقة، وتقرر أن يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٢١ لمدة خمسة أيام عمل على أن يقام على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، وتكون ولايته على النحو التالي:

(أ) إجراء تقييم شامل لتنفيذ أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية لبرنامج العمل، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد العقبات والقيود التي صودفت وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها؛

(ب) تحديد السياسات الدولية والمحلية الفعالة في ضوء نتيجة التقييم وكذلك التحديات الجديدة والناشئة والفرص والوسائل اللازمة للتصدي لها؛

(ج) التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً الذي أُعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سِنداي؛

(د) حشد تدابير وإجراءات دعم دولية إضافية لصالح أقل البلدان نمواً والقيام، في هذا الصدد، باستحداث واعتماد شراكة متجددة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية؛

٣٨ - ***تقرر*** عقد اجتماعين للجنة التحضيرية الحكومية الدولية، يُنظّم أولهما قرب نهاية عام ٢٠٢٠ وثانيهما في أوائل عام ٢٠٢١؛

٣٩ - ***تقرر أيضا*** أن تتخذ في دورتها الرابعة والسبعين قراراً بشأن الجوانب التنظيمية للمؤتمر، وتاريخ ومكان انعقاده، ومكان اجتماعات اللجنة التحضيرية ومدتها ومواعيد انعقادها؛

٤٠ - ***تقرر كذلك*** أن يسبق اجتماعَ اللجنة التحضيرية اجتماعان تحضيريان إقليميان، يُعقد أحدهما بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويُعقد الآخر بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في سياق الدورات السنوية العادية لكل لجنة، وستدعم هذين الاجتماعين الإقليميين أعمال تحضيرية عريضة القاعدة وشاملة تتم على المستوى القطري؛

٤١ - ***تشدد*** على أهمية الأعمال التحضيرية على المستوى القطري باعتبارها إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وتهيب بحكومات أقل البلدان نموا أن تقدم تقاريرها في موعدها؛

٤٢ - ***تؤكد*** ضرورة أن يُعقد المؤتمر وأنشطته التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي يقترحه الأمين العام لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١؛

٤٣ - ***تقرر*** أن يكون مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية جهةَ التنسيق المعنية بالتحضير للمؤتمر، وفقاً للولايات التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، من أجل ضمان التحضير الفعال له وتعبئة وتنسيق المشاركة النشطة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها والمنظمات الدولية الأخرى؛

٤٤ - ***تطلب*** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى، أن تقدم الدعمَ اللازم وأن تسهم في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه بصورة نشطة؛

٤٥ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل، حسب الاقتضاء، المشاركة الكاملة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ولا سيما في الأعمال التحضيرية على الصعيدين القطري والإقليمي؛

٤٦ - ***تشجع بقوة*** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعما لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى المعنية والعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

٤٧ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وبرنامج عمل اسطنبول، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند الفرعي المعنون ''متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا'' في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''؛

٤٨ - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وما تقدمه من قيمة مضافة، يتناول كلا من البلدان التي هي في سبيلها إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفع اسمها منها حديثا، ويشمل تدابير الدعم الجديدة والمخصصة المراد بها مساعدة البلدان التي رُفع اسمها من هذه الفئة في المضي قدماً على مسار التنمية والمبادراتِ التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان خلال عملية رفعها من فئة أقل البلدان نموا.